

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت
البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

الصفحات	تقرير مراقب الحسابات المستقل
4	بيان المركز المالي المجمع
5	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
7	بيان التدفقات النقدية المجمع
41 – 8	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السادة المساهمين المحترمين
شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2023، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص معلومات السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023، وأدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية)، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا.

التأكيد على أمر

من دون التحفظ على رأينا، نود أن نشير إلى إيضاح رقم (28) فيما يتعلق بحق انتفاع أرض مستأجرة من قبل المجموعة، وموطنه لدى الشركة الزميلة.

أمر التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديرنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، وأنها لا ينبغي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي أمر التدقيق الهام الذي قمنا بتحديدده وكيفيه معالجتنا له في إطار تدقيقنا.

تقييم العقار الاستثماري

بلغت قيمة العقار الاستثماري للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 1,409,000 دينار كويتي (2022: 1,420,000 دينار كويتي). إن تقييم العقار الاستثماري هي من أمور التدقيق الهامة لأنها تتضمن آراءً وأحكاماً مهمة والتي تعتمد بشكل كبير على التقديرات المحاسبية. إن سياسة المجموعة المتبعة هي أن يتم تقييم العقار الاستثماري مرة واحدة على الأقل في السنة من قبل مقيمين مستقلين مرخص لهم. إن هذه التقييمات، من ضمن أمور أخرى، تتم على أساس الافتراضات، مثل تقدير إيرادات التأجير، أسعار الخصم ومعدلات الإشغال، ومعرفة السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. لغرض تقدير القيمة العادلة للعقار الاستثماري، قام المقيمون باستخدام طريقة رسملة الدخل، أخذين بالاعتبار طبيعة واستخدام العقار الاستثماري. لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم الصادرة من قبل المقيمين الخارجيين المعتمدين مثل مراجعة مدى ملائمة طريقة التقييم المستخدمة، ومدى معقولية الافتراضات الرئيسية المستخدمة، بالإضافة إلى مدى كفاية الإفصاحات الخاصة بالعقار الاستثماري كما هو مبين في (إيضاح 9)، والسياسة المحاسبية كما هو مبين في إيضاح (2 - و) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن المعلومات الأخرى تتكون من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2023، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم للسنة المنتهية في 2023، ولم نحصل على التقرير السنوي. نتوقع الحصول على تلك التقارير بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متطابقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين لنا من خلال عملنا أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء مادية، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك ضمن تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب الإفصاح عنه فيما يتعلق بهذا الشأن. إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى كما أننا لا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج حولها.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة المجموعة مسؤولة عن تقييم قدرتها على تحقيق الاستمرارية، والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك. إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناءً على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق. كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وتقدير ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شك جوهري حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية المجمعة، أو التحفظ في رأينا في حالة ما إذا كانت تلك الإفصاحات غير ملائمة. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافي وملامح فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمجموعة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. إننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة، حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.


كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من تلك المخاطر والحماية منها، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير مراقب الحسابات ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جداً، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تغطي على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة الواردة في تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي المجمع للشركة الأم أو نتائج أعمالها، فيما عدا امتلاك المجموعة لعقار استثماري وممارسة نشاط التأجير غير المنصوص عليه في النظام الأساسي للشركة الأم.

برأينا كذلك، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي المجمع للمجموعة أو نتائج أعمالها.



د. شعيب عبدالله شعيب

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33

RSM البزيع وشركاهم



د. شعيب عبدالله شعيب

مراقب حسابات

مرخص فئة أ رقم 33

دولة الكويت

14 مارس 2024

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان المركز المالي المجموع
كما في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2022	2023	إيضاح	الموجودات
الموجودات المتداولة:			
2,565,034	1,173,339	3	نقد ونقد معادل
3,072,276	3,959,078	4	ودائع لأجل
4,973,648	7,356,191	5	مدنيون وأرصدة مدينة أخرى
163,776	124,276	6	مستحق من أطراف ذات صلة
80,850	95,477	7	مخزون
10,855,584	12,708,361		مجموع الموجودات المتداولة
الموجودات غير المتداولة:			
34,972	34,972		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
6,797,486	6,796,086	8	استثمار في شركة زميلة
1,420,000	1,409,000	9	عقار استثماري
5,533,122	8,267,383	10	ممتلكات وعقارات ومعدات
2,015,042	1,825,483	11	موجودات حق الاستخدام
406,889	406,889		شهرة
16,207,511	18,739,813		مجموع الموجودات غير المتداولة
27,063,095	31,448,174		مجموع الموجودات
المطلوبات المتداولة:			
-	257,000	12	بنوك دائنة
-	694,058	13	أقساط عقود تمويل إجارة
1,058,000	1,962,990	14	قروض لأجل
439,019	570,117	15	مطلوبات عقود إيجار
3,323,485	4,704,285	16	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
2,907,394	2,837,235	6	مستحق إلى أطراف ذات صلة
7,727,898	11,025,685		مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة:			
6,096,525	7,150,875	14	قروض لأجل
1,976,600	1,680,608	15	مطلوبات عقود إيجار
1,063,141	1,123,289	17	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
9,136,266	9,954,772		مجموع المطلوبات غير المتداولة
16,864,164	20,980,457		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية:			
10,000,000	10,000,000	18	رأس المال
1,520,581	1,520,581	19	احتياطي إجباري
(1,056,623)	(1,057,640)	21	أسهم خزانة
402,450	402,450		أثر التغير في حقوق ملكية شركة تابعة
(3,411,967)	(3,160,760)		خسائر متراكمة
7,454,441	7,704,631		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
2,744,490	2,763,086		الحصص غير المسيطرة
10,198,931	10,467,717		مجموع حقوق الملكية
27,063,095	31,448,174		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

طارق إبراهيم محمد الموسوي
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

مسعود إبراهيم الهولي
رئيس مجلس الإدارة

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2022	2023	إيضاح	
			الإيرادات:
854,277	15,389		المبيعات
10,331,863	12,033,895		إيرادات الخدمات
1,365,170	1,639,857		إيرادات الإيجارات
12,551,310	13,689,141		
			المصاريف:
(681,640)	(10,549)		تكلفة المبيعات
(7,877,126)	(8,984,538)		تكلفة الخدمات
(912,446)	(1,123,740)		تكاليف الإيجارات
(9,471,212)	(10,118,827)		
3,080,098	3,570,314		
			مجمول الربح
(1,439,491)	(1,245,770)		تكاليف موظفين
(33,123)	315,204	5 - ب	صافي مخصص خسائر ائتمان متوقعة لم يعد له ضرورة (محمل)
-	(5,385)	5 - ج	شطب ديون معدومة
(876,625)	(992,174)	11, 10	استهلاك وإطفاء
(502,231)	(652,571)		مصاريف عمومية وإدارية
(54,897)	(9,510)		مصاريف بيعيه وتسويقية
(2,906,367)	(2,590,206)		مجموع المصاريف والأعباء
173,731	980,108		ربح التشغيل
773,658	(1,400)	8	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة
-	(11,000)	9	التغير في القيمة العادلة لعقار استثماري
43,490	173,953		إيرادات فوائد
(415,831)	(604,145)		مصاريف تمويلية
208,736	28,550		ربح من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
64,597	28,704	17	مخصص مكافأة نهاية خدمة لم يعد له ضرورة
(116,902)	-	22	مستحقات ضريبية
143,527	179,164	23	إيرادات أخرى
875,006	773,934		ربح السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة
(6,516)	(10,820)	2 - ق	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(2,606)	(4,328)	2 - ر	حصة الزكاة
865,884	758,786		ربح السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر
865,884	758,786		مجموع الدخل الشامل للسنة
			الخاص بـ:
416,143	250,190		مساهمي الشركة الأم
449,741	508,596		الحصص غير المسيطرة
865,884	758,786		
فلس	فلس		
4.62	2.78	25	ربحية السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
4.38	2.78	25	ربحية السهم المخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

رأس المال	احتياطي إجباري	أسهم خزانة	أثر التغير في حقوق ملكية شركة تابعة	خسائر متراكمة	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
10,000,000	1,520,581	(1,056,623)	402,450	(3,828,110)	7,038,298	2,444,749	9,483,047
-	-	-	-	416,143	416,143	449,741	865,884
-	-	-	-	-	-	(150,000)	(150,000)
10,000,000	1,520,581	(1,056,623)	402,450	(3,411,967)	7,454,441	2,744,490	10,198,931
-	-	-	-	250,190	250,190	508,596	758,786
-	-	-	-	-	-	(490,000)	(490,000)
-	-	(1,017)	-	1,017	-	-	-
10,000,000	1,520,581	(1,057,640)	402,450	(3,160,760)	7,704,631	2,763,086	10,467,717

الرصيد في 1 يناير 2022

مجموع الدخل الشامل للسنة

توزيعات مدفوعة إلى الحصص غير المسيطرة

الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022

مجموع الدخل الشامل للسنة

توزيعات مدفوعة إلى الحصص غير المسيطرة

أسهم خزانة

الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2022	2023	إيضاح	
875,006	773,934		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: ربح السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة
33,123	(315,204)	5 - ب	تسويات:
-	5,385	5 - ب	صافي مخصص خسائر ائتمان متوقعة (لم يعد له ضرورة) محمل شطب ديون معدومة
(773,658)	1,400	8	حصة من نتائج أعمال شركة زميلة
-	11,000	9	التغير في القيمة العادلة لعقار استثماري
876,625	992,174	11, 10	استهلاك وإطفاء
145,863	207,178	17	صافي مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(208,736)	(28,550)		ربح من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
(292)	-		ربح من إلغاء عقد إيجار
(43,490)	(173,953)		إيرادات فوائد
415,831	604,145		مصاريف تمويلية
1,320,272	2,077,509		
(511,260)	(2,056,525)		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
77,599	39,500		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
677,140	(14,627)		مستحق من أطراف ذات صلة
444,830	(70,159)		مخزون
332,705	1,374,770		مستحق إلى أطراف ذات صلة
2,341,286	1,350,468		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(196,967)	(147,030)	17	التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
-	(6,513)		مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
-	(2,605)		ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة
2,144,319	1,194,320		حصة الزكاة المدفوعة
			صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
(1,981,980)	(886,802)		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(2,837,809)	(2,346,412)		ودائع لأجل
211,701	12,350		المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات
43,490	173,953		المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
(4,564,598)	(3,046,911)		إيرادات فوائد مستلمة
			صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
(210,781)	257,000		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
(350,000)	-		بنوك دائنة
2,220,342	1,653,088		أقساط عقود تمويل إجارة
(542,280)	(551,192)	15	صافي الحركة على قروض لأجل
(150,000)	(490,000)		المدفوع لمطلوبات عقود الإيجار
(44,241)	(408,000)		توزيعات مدفوعة إلى الحصص غير المسيطرة
923,040	460,896		مصاريف تمويلية مدفوعة
			صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
(1,497,239)	(1,391,695)		صافي النقص في نقد ونقد معادل
(9,351)	538,767		صافي الحركة على نقد محتجز
3,455,484	1,948,894		نقد ونقد معادل في بداية السنة
1,948,894	1,095,966	3	نقد ونقد معادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1- التأسيس والنشاط

إن شركة المعادن والصناعات التحويلية "الشركة الأم" هي شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة الأم بموجب عقد تأسيس تحت رقم 113/ جلد (17) بتاريخ 10 يونيو 1987، وتعديلاته اللاحقة وآخرها ما تم التأشير عليه بالسجل التجاري تحت رقم 12320 بتاريخ 21 يونيو 2022. حيث تم تعديل النظام الأساسي للشركة الأم، وفقاً لاجتماع الجمعية غير العادية المنعقد في 30 مايو 2022، حيث تمت الموافقة على تمديد صلاحيات مجلس الإدارة على النحو التالي "لمجلس الإدارة أوسع صلاحيات لإدارة الشركة الأم والقيام بجميع الأعمال التي تتطلبها إدارة الشركة الأم وفقاً لأهدافها، ولا توجد قيود على هذه السلطة إلا على النحو المنصوص عليه في القانون، النظام الأساسي للشركة الأم أو قرارات الجمعية العامة." يجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة الأم، رهنها، تقديم الكفالات، التعاقد على القروض، التحكيم، التسوية، أو التبرعات".

إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة الأم من أجلها هي كما يلي:

- شراء وبيع الآليات والمركبات والناقلات المستعملة والخردة وقطع غيارها ومستلزماتها والمعادن بأنواعها ومشتقاتها وما ينتج عنها وتمثيل الشركات المتخصصة في ذلك.
- شراء وبيع خردة المنازل والمشروعات الصناعية والتجارية بما يشمل ذلك من الأدوات المنزلية والآلات ومخلفات البناء المعدنية وغيره من الخردة المتوافرة محلياً.
- تقطيع وتصنيف المخلفات والخردة وتخزينها وبيعها محلياً وخارجياً.
- استيراد الآلات والمواد الأولية اللازمة لإعادة إنتاج وتقطيع وتخزين الخردة.
- القيام بكافة أعمال التجارة والتصدير والإنتاج المتعلقة بأغراض الشركة الأم داخل دولة الكويت وخارجها.
- إنشاء الصناعات المكملية لتجارة وإنتاج الخردة.
- إدارة وتطوير مناطق بيع وشراء وإنتاج وتصنيع المواد الخردة والمواد المستعملة والصناعات المكملية داخل وخارج دولة الكويت.
- القيام بكافة أعمال الهدم والإزالة للمنشآت وتمثيل الشركات في هذا المجال.
- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة الأم عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
- إقامة وإدارة المزادات المتعلقة بأغراض الشركة الأم محلياً وعالمياً وتمثيل الشركات في هذا المجال.
- تطوير وتهيئة وإنشاء وإدارة وتشغيل المناطق الصناعية والحرفية.
- المساهمة في التأسيس أو التملك الجزئي للشركات الصناعية وشركات الإدارة الصناعية محلياً ودولياً.
- القيام بتنفيذ كافة أعمال النقل والتجميع للقمامة والنفايات والإنفاض والاستفادة منها داخل وخارج دولة الكويت.
- القيام بتنفيذ كافة أنواع تعهدات ومناقصات النظافة لجميع الجهات داخل وخارج دولة الكويت.
- القيام بتنفيذ كافة أنواع وأعمال وخدمات تنظيف وحماية وتحسين البيئة من التلوث داخل وخارج دولة الكويت.
- إنشاء أو إدارة أو صيانة محطات المجاري ورمي القمامة والأنقاض بأنواعها والإتجار بالمواد الناتجة من ذلك داخل وخارج دولة الكويت.
- إنشاء الصناعات لتدوير النفايات والأنقاض والمخلفات البيئية داخل وخارج دولة الكويت (وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للصناعة).

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو: ص.ب 4520 الصفاة – 13045 دولة الكويت.

إن الشركة الأم مملوكة بنسبة 66.48% من قبل شركة أجيالتي للمخازن العمومية - ش.م.ك. (عامة) (الشركة الأم الرئيسية) المدرجة في بورصة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 14 مارس 2024. إن البيانات المالية المجمعة المرفقة خاضعة للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. حيث لها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2- معلومات السياسات المحاسبية المادية

تم إعداد البيانات المالية المجمعة المرفقة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتتلخص السياسات المحاسبية المادية فيما يلي:

(أ) أسس الإعداد

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء العقار الاستثماري.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقدير والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم (2 - خ). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في البيانات المالية المدققة المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2023 وبيانها كالتالي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية – الإفصاح عن السياسات المحاسبية
إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تغير متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية حيث تستبدل التعديلات جميع حالات مصطلح "السياسات المحاسبية الهامة" بـ "معلومات السياسات المحاسبية المادية". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية مادية إذا كان، عند النظر إليها جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية للمنشأة، من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية.

كما تم تعديل الفقرات المؤيدة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير المادية ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية مادية بسبب طبيعة تلك المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى وإن كانت المبالغ غير مادية. ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى تعتبر مادية في حد ذاتها.

تسري التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر ويتم تطبيقها بشكل مستقبلي. ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء – تعريف التقديرات المحاسبية

إن التعديلات تستبدل تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية" بتعريف "التقديرات المحاسبية". بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في البيانات المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس".

وعليه تم حذف تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية".

لم يكن لتطبيق التعديلات والتفسيرات المذكورة أعلاه تأثير مادي على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية المجمعة.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية، لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة التالية الصادرة وغير جارية التأثير:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التزامات عقود الإيجار في معاملات البيع وإعادة التأجير
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في سبتمبر 2022 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 لتحديد المتطلبات التي يطبقها البائع-المستأجر عند قياس التزامات عقود التأجير الناشئة عن معاملة بيع وإعادة تأجير، وذلك لضمان عدم اعتراف البائع-المستأجر بأي مبالغ تمثل أرباح أو خسائر متعلقة بموجودات حقوق الاستخدام المحتفظ بها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول لقرارات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 ويجب تطبيقها بأثر رجعي على معاملات البيع وإعادة التأجير التي أبرمت بعد تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 مع السماح بالتطبيق المبكر على أن يتم الإفصاح عنه.

ترتيبات تمويل الموردين - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7)
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2023 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 ببيان التدفقات النقدية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية؛ وهي عبارة عن إفصاحات لتوضيح خصائص ترتيبات تمويل الموردين وتشترط إدراج إفصاح إضافي حول هذه الترتيبات. يتمثل الهدف من متطلبات الإفصاح الواردة في التعديلات في مساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم آثار ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية ومدى تعرضها لمخاطر السيولة.
إن التعديلات سارية المفعول لقرارات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024. ويسمح بالتطبيق المبكر على أن يتم الإفصاح عنه.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض البيانات المالية - المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات

تنص التعديلات على أن التعهدات التي يتعين على المنشأة الالتزام بها في أو قبل نهاية تاريخ البيانات المالية فقط هي التي تؤثر على حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهرًا على الأقل بعد تاريخ البيانات المالية (وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم تصنيف الالتزام على أنه متداول أو غير متداول). تؤثر هذه التعهدات على ما إذا كان الحق موجودًا في نهاية تاريخ البيانات المالية، حتى لو تم تقييم الالتزام بالتعهدات فقط بعد تاريخ البيانات المالية (على سبيل المثال، تعهد يعتمد على المركز المالي للمنشأة كما في تاريخ البيانات المالية والذي تم تقييم الالتزام به فقط بعد تاريخ البيانات المالية).

كما حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضًا أن الحق في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهرًا على الأقل بعد تاريخ البيانات المالية لن يتأثر إذا كان على المنشأة فقط الالتزام بالتعهد بعد تاريخ البيانات المالية. ومع ذلك، إذا كان حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام خاضعًا لامتثال المنشأة للتعهدات خلال اثني عشر شهرًا بعد تاريخ البيانات المالية، فيجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم مخاطر الالتزامات التي تصبح واجبة السداد خلال اثني عشر شهرًا بعد تاريخ البيانات المالية. وقد يتضمن ذلك معلومات حول التعهدات (بما في ذلك طبيعة التعهدات ومتى يتعين على المنشأة الالتزام بها)، والقيمة الدفترية للالتزامات ذات الصلة والحقائق والظروف، إن وجدت، التي تشير إلى أن المنشأة قد تواجه صعوبات في الامتثال للتعهدات.

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024. مع السماح بالتطبيق المبكر للتعديلات. إذا قامت المنشأة بتطبيق التعديلات على فترة سابقة، فيجب عليها أيضًا تطبيق تعديلات 2020 بشكل مبكر.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – "تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020، تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات ما يلي:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

عدم قابلية تحويل العملات الأجنبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21)

تتضمن التعديلات إرشادات لتحديد توقيت قابلية تحويل العملة وكيفية تحديد سعر الصرف وتوقيت عدم قابليتها.

إن التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025. ويتم السماح بالتطبيق المبكر.

يجب على المنشأة الاعتراف بتأثير التطبيق المبدي للتعديلات كتسوية للرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة عند إدراج المنشأة للمعاملات بالعملات الأجنبية. عندما تستخدم المنشأة عملة عرض غير عملتها الرئيسية، فإنها تقوم بالاعتراف بالمبلغ المتراكم لفروق تحويل العملات في حقوق الملكية.

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

(ب) أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم وللشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

نسبة الملكية %		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	
2022	2023			
100	100	تجارة عامة ومقاولات	دولة الكويت	شركة المعادن الوطنية للتجارة والمقاولات - ش.ش.و.
100	100	تجارة عامة ومقاولات	دولة الكويت	شركة المعادن العمومية للتجارة والمقاولات - ش.ش.و.
100	100	تجارة عامة ومقاولات	دولة الكويت	شركة المعادن القابضة - ش.ش.و. وشركاتها التابعة:
70	70	تجارة عامة ومقاولات	دولة الكويت	الشركة المتحدة للخدمات الهندسية - ذ.م.م.
100	100	تجارة عامة ومقاولات	دولة الكويت	شركة كاوش المتحدة للتجارة العامة والمقاولات - ش.ش.و.
		تنظيف الطرق والمباني والمدن ومقاولات نظافة	دولة الكويت	شركة المحيط الفضي - علي حسين وشركاه - ذ.م.م. وشركتها التابعة:
60	60	تجارة عامة ومقاولات	دولة الكويت	شركة المركز الفني العالمي للتجارة العامة - ذ.م.م.
60	60			

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائدها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار عند تقييم مدى كفاية حقوق التصويت الخاصة بها في الشركة المستثمر فيها لمنحها السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أن الشركة لديها أو لا تمتلك القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة للبيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحديدًا، يتم إدراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراؤها أو استيعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الأم على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. إن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

تتم المحاسبة عن التغيير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغيير في السيطرة كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغييرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملاك الشركة الأم. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية لأي حصص غير مسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

(ج) تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول

تقوم المجموعة بعرض الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع حسب تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تحققها أو تنوى المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية،
- كانت محتفظ بها بصورة رئيسية لغرض المتاجرة،
- كان من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية.
- كانت نقد أو نقد معادل مالم تكن مقيدة من مبادلتها أو استخدامها لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ البيانات المالية.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.
تعتبر المطلوبات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية،
- كانت محتفظ بها بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كانت واجبة التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية، أو
- لم يكن هناك حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

(د) الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية "كموجودات مالية" و"مطلوبات مالية". يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم مقاصة الأدوات المالية عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم للمقاصة وتتوي السداد إما بالصافي أو بتسبيل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد والنقد المعادل، الدائع لأجل، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، البنوك الدائنة، أقساط عقود تمويل إجارة، مطلوبات عقود الإيجار، المستحق من / إلى أطراف ذات صلة، القروض لأجل والدائنين.

• الموجودات المالية:

تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمنشأة لإدارة الموجودات وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارتها لمجموعة موجوداتها المالية لتحقيق أهدافها وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة "اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"

عندما يتم تحديد نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة.

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل أو شراؤه من قبل المجموعة. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما: تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لا يتم الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها في الموجودات المالية.

فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات دين بالتكلفة المطفأة
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة:

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية.
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

إن النقد والنقد المعادل، والودائع لأجل والمدينين التجاريين والمستحق من أطراف ذات صلة يتم تصنيفهم "كأدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة".

1) نقد ونقد معادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

2) وودائع لأجل

إن الودائع لأجل يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من ثلاثة أشهر.

3) مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص خسائر الائتمان المتوقعة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الآخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم تقم المجموعة بتصنيف الاستثمار في الأدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي.
- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الاعتراف ("عدم تطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر عليهم على أسس مختلفة. لم تصنف المجموعة أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، الأرباح الناتجة من الاستبعاد، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية غير المسعرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي المجموع.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلية أو جزئية) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليتين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لا يتم الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها في الموجودات المالية.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلية الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة لموجودات العقود، المدينين التجاريين والمدينين الآخرين، تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الاعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. تقوم المجموعة بإنشاء مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر ائتمان المجموعة، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

بالنسبة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر التي تتعرض لها الأداة المالية في تاريخ البيانات المالية بمخاطر التعثر تتعرض لها الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط. تشمل المعلومات التطلعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهراً بعد البيانات المالية.

يحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

أما بالنسبة لأدوات الدين المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحميل مخصص الخسائر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة، ويتم الاعتراف به من خلال الدخل الشامل الآخر.

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً عندما تتأخر المدفوعات التعاقدية لـ 365 يوماً. ومع ذلك، وفي بعض الحالات، يمكن للمجموعة أن تعتبر الأصل المالي متعثراً عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أن المجموعة قد لا تتلقى كامل المبالغ التعاقدية المستحقة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يتوقع استرداد التدفقات النقدية التعاقدية.

بالنسبة للمدينين والأرصدة المدينة الأخرى، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الاعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

• المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي بجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض، والدائنون تخضع تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية:

- (1) مقابل محتمل للمستحوذ في عملية دمج الأعمال،
- (2) محتفظ بها لغرض المتاجرة أو
- (3) يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة.

ومع ذلك، بالنسبة للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بمبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية الخاص بالتغيرات في مخاطر الائتمان لتلك المطلوبات في الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بالمبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للمطلوبات في الأرباح أو الخسائر. التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر الائتمانية للمطلوبات المالية يعترف بها في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر لكن يتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد المطلوبات المالية.

مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة:

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على النحو المبين أعلاه لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(1) الدائنون

يتمثل الدائنون في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي من الموردين. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول). وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

(2) الاقتراض

يتم إدراج القروض مبدئياً بالقيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة للمعاملة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر خلال فترة الاقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

يتم الاعتراف بالرسوم المدفوعة للحصول على القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات. في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

(3) أقساط عقود تمويل إجارة

تتمثل أقساط عقود تمويل الإجارة في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لبند تم شراؤها من الغير وفقاً لاتفاقيات الإجارة. تدرج أرصدة الإجارة بإجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند الوفاء بها أو إلغائها أو تقادم الالتزام مقابل تلك المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة الاستبدال أو التعديل كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام والاعتراف بالالتزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الاعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الأرباح أو الخسائر كإرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتسييل الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

(هـ) المخزون

يقيم المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقدمة أو بطيئة الحركة. تتضمن التكلفة المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصصاً منه تكاليف الإنجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبطيئة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

(و) عقارات استثمارية

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات التي تم إنجازها والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض اكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تقاس العقارات الاستثمارية بمبدئياً بالتكلفة والتي تتضمن سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة. لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدث بها التغير.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها أو سحبها نهائياً من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيلياً لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه.

في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

(ز) استثمار في شركة زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. يتم تسجيل الاستثمارات في الشركات الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الاقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة (فيما عدا إذا كان على المجموعة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها).

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي انخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الاقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضرورياً الاعتراف بأي خسائر انخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختبار الانخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم إدراج أي عكس للانخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقاً القيمة القابلة للاسترداد من الاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الاعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

(ح) دمج الأعمال والشهرة

دمج الأعمال

دمج الأعمال هو جمع كيانات أو أعمال منفصلة في منشأة واحدة ونتيجة لذلك تكتسب تلك المنشأة (المشتري) السيطرة على واحدة أو أكثر من الأعمال. يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الاقتناء. تقاس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة. يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة والتي تمثل حصصهم الحالية التي تعطي لملاكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية، إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المشتراة. تدرج تكاليف الاقتناء كمصروفات عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الاقتناء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الاقتناء بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشتراة.

عند دمج الأعمال على مراحل، فإن القيمة العادلة لحصة ملكية المشتري السابقة في الشركة المشتراة يعاد قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء، ويُدْرَج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع أو الدخل الشامل الآخر، حسبما يكون ملائماً.

تقوم المجموعة بشكل منفصل بالاعتراف بالمطلوبات المحتملة المتعهد بها في دمج الأعمال إذا كان التزام حالي ناتج عن أحداث سابقة ويمكن قياس قيمته العادلة بشكل موثوق.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو التزام وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية. عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا تتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

عند عدم استكمال المحاسبة المبدئية لدمج الأعمال في نهاية الفترة المالية التي يقع فيها الدمج، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للبنود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الاقتناء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الاقتناء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

شهرة

تمثل الشهرة الزيادة في مجموع المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة وأي حصص محتفظ بها سابقاً عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة كما في تاريخ عملية الاقتناء. تظهر الشهرة مبدئياً كأصل بالتكلفة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض المتراكمة في القيمة.

إذا كان هناك زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات عن التكلفة، فإن المجموعة مطالبة بإعادة تقييم القياس والتحديد لصافي الموجودات المحددة ومراجعة قياس تكلفة الاقتناء، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

لغرض التأكد من وجود انخفاض في قيمة الشهرة، فإنه يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الانتفاع من عملية الدمج. تتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها سنوياً أو بصورة أكثر تكراراً عند وجود دليل على انخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدة بقيمة خسائر الانخفاض في القيمة أولاً، ومن ثم باقي الموجودات في نفس الوحدة بشكل نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. ولا يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة توليد النقد ويتم استبعاد جزء من العمليات بداخل هذه الوحدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة تمثل جزءاً من القيمة الدفترية لهذه العمليات، وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد هذه العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد.

(ط) ممتلكات وعقارات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة في السنة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات. تتم رسملة المصاريف المتكبدة لاستبدال جزء من أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات التي يتم المحاسبة عنها بشكل منفصل ويتم شطب القيمة الدفترية للجزء المستبدل.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة للفترة. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

سنوات	مباني
20 - 10	تحسينات على أراضي مستأجرة
10	آلات ومعدات
10 - 5	سيارات
5 - 3	أثاث ومعدات مكاتب
5 - 3	

يتم إدراج الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ بالتكلفة. يتم تصنيف هذه الفئات الملازمة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند إنجازها.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند انتهاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

(ي) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (باستثناء الشهرة)

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات الملموسة وغير الملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسائر من الانخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، لأنه لا يولد تدفقات نقدية مستقلة عن الأصول الأخرى، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها تطبيق سعر الخصم المناسب ويجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسائر الانخفاض في القيمة كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب ألا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

(ك) مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاو الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

(ل) توزيعات الأرباح للمساهمين

تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإدارة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم. حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

(م) رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

(ن) أسهم خزانة

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة المرجحة للأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية "احتياطي أسهم الخزانة". ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة، ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار، ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

(س) إيرادات العقود المبرمة مع العملاء

يتم الاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

- تطبق المجموعة نموذجاً من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:
- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
 - الخطوة الثانية: تحديد الالتزامات التعاقدية في العقد - إن الالتزام التعاقدية هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
 - الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
 - الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على الالتزامات التعاقدية في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام تعاقدية، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام تعاقدية في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدية.
 - الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المنشأة بالالتزامات التعاقدية.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الآراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

- تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:
- أن يتلقى العميل المنافع التي يقدمها أداء المنشأة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المنشأة بالأداء.
 - أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه.
 - أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمنشأة، وللمنشأة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

- تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:
- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
 - أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
 - أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
 - أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع الهامة لملكية الأصل.
 - أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالالتزامات التعاقدية التي لم يتم تليبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجموع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكديدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

تنشأ مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

مبيعات بضاعة

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق الإيرادات من بيع البضائع عند قيام المجموعة بتحويل السيطرة على البضائع للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة جوهرية، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع.

تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

إيرادات توزيعات أرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في تحصيلها.

إيرادات إيجارات

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات عند اكتسابها على مدار فترة من الوقت.

إيرادات أخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

(ع) مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم مراجعة المخصصات في نهاية كل سنة مالية ويتم تعديلها لإظهار أفضل تقدير ممكن. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام.

لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

(ف) تكاليف الاقتراض

إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زنياً طويلاً لتصبح جاهزة للاستخدام للغرض المقصود أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف على الموجودات المستوفاة للشروط يتم خصمها من تكاليف الاقتراض القابلة للرسملة. يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تكبدها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال.

(ص) عقود الإيجار

المجموعة كمؤجر

تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية (إن وجد). تصنف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تمويلية. إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن تأجير يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل.

(1) عقد الإيجار التمويلي

إن المبالغ المستحقة من المستأجرين بموجب عقد الإيجار التمويلي يتم إدراجها كمدينين بقيمة صافي استثمار المجموعة في عقود الإيجار. يتم توزيع الإيراد من عقود الإيجار التمويلية على فترات مالية بحيث تعكس نسبة عائد دوري ثابت على صافي استثمار المجموعة القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

(2) عقد الإيجار التشغيلي

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن إيجار، في تاريخ بداية العقد. تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي تكون فيها الطرف المستأجر.

(1) موجودات حق الاستخدام

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد الإيجار (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحة للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد الإيجار. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام قيمة مطلوبات عقد الإيجار المعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد الإيجار المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد الإيجار، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

(2) مطلوبات عقود إيجار

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد الإيجار بمطلوبات الإيجار ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد الإيجار المقرر سدادها خلال فترة عقد الإيجار. تتضمن دفعات عقد الإيجار الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة ودفعات عقد الإيجار المتغيرة تعتمد على مؤشر أو نسبة وكذلك المبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشمل دفعات عقد الإيجار على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد الإيجار إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد الإيجار. يتم الاعتراف بدفعات عقد الإيجار المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو نسبة كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات عقد الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد الإيجار لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد الإيجار، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

(3) عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة:

تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود إيجار ممتلكاتها ومعدات (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود إيجار موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود إيجار المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 1,500 دينار كويتي). يتم الاعتراف بدفعات الإيجار من عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة الإيجار.

(ق) ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم في أرباح الشركات الزميلة والشركات التابعة غير المجمعة المدرجة في بورصة الكويت وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في بورصة الكويت المستلمة من الشركات المدرجة في بورصة الكويت، وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

(ر) حصة الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة، ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصة المجموعة في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة لهما.

(ش) العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج أعمال الشركات التابعة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات. ويتم إدراج فروق سعر صرف العملات الأجنبية الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

فيما يتعلق بالاستبعاد الجزئي لشركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية دون فقدان المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، يتم إعادة توزيع الحصص بنسبة الملكية من فروقات ترجمة العملات المتراكمة على الحصص غير المسيطرة ولا يتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر. بالنسبة لجميع عمليات الاستبعاد الجزئي الأخرى (مثل عمليات الاستبعاد الجزئي للشركات الزميلة أو الترتيبات المشتركة التي لا تؤدي إلى خسارة المجموعة للتأثير الجوهري أو السيطرة المشتركة)، يتم إعادة تصنيف الحصص بنسبة الملكية من فروقات ترجمة العملات المتراكمة إلى الأرباح أو الخسائر.

إن الشهرة والتغير في القيمة العادلة الناتجة عن عمليات شراء شركات أجنبية يتم التعامل معها كموجودات ومطلوبات الشركات الأجنبية ويتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الإقبال.

(ت) الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ث) معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي. إن متخذ القرار التشغيلي الرئيسي هو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

خ) الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

تقوم المجموعة بإبداء الآراء وعمل التقديرات والافتراضات التي تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ) الآراء :

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

(1) تحقق الإيرادات

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - س) يتطلب آراء هامة.

(2) تحديد تكاليف العقود

إن تحديد التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد معين أو الخاصة بأنشطة العقد بشكل عام يتطلب آراء هامة. إن تحديد تكاليف العقود لها تأثير هام على تحقق الإيرادات المتعلقة بالعقود طويلة الأجل. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) لتحديد تكاليف العقود وتحقيق الإيرادات.

(3) تصنيف الأراضي

عند اقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي:

1) عقارات قيد التطوير:

عندما يكون غرض المجموعة هو تطوير الأراضي بهدف بيعها في المستقبل، فإن كلاً من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كعقارات قيد التطوير.

2) أعمال قيد التنفيذ:

عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل، فإن كلاً من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال قيد التنفيذ.

3) عقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة:

عندما يكون غرض المجموعة بيع الأراضي خلال النشاط الاعتيادي للشركة، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

4) عقارات استثمارية:

عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

(4) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص مخزون

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

(5) تصنيف الموجودات المالية

عند اقتناء أصل مالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - ج).

(6) دمج الأعمال

عند قيام المجموعة باقتناء شركات تابعة، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات. حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص نوعية العمليات الجوهرية المكتتاة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المكتتاة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كإقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المكتتاة استناداً إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

(7) تقييم السيطرة

تراعى الإدارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان للمجموعة سيطرة واقعية على تلك الشركة، وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الأنشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها ومدى إمكانية قيام الشركة الأم باستغلال سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

(8) الحصص غير المسيطرة بنسب مادية

تعتبر إدارة المجموعة أن أي حصص غير مسيطرة بنسبة 5% أو أكثر من حقوق ملكية الشركة التابعة ذات الصلة كحصة مادية.

(9) تقييم التأثير الجوهري

عند تحديد التأثير الجوهري على الشركة المستثمر فيها، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كان للمجموعة القدرة على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها إذا كانت المجموعة تملك نسبة أقل من 20% من حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها. يتطلب التقييم آراء هامة تتمثل في النظر في تمثيل المجموعة في مجلس إدارة الشركة المستثمر بها والمشاركة في عمليات صنع السياسة والمعاملات الجوهرية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

(10) عقود الإيجار:

- تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:
- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد إيجار،
 - تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس،
 - تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً)،
 - تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها،
 - تحديد ما إذا كانت هناك عقود إيجار متعددة في الترتيب،
 - تحديد أسعار البيع لكل عنصر من العناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

(ب) التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

(1) القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

(2) الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك:

تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

(3) انخفاض قيمة الشهرة:

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للأصل أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

(4) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص مخزون:

إن عملية تحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص الانخفاض في القيمة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً. يتم شطب الديون المدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقدمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وانخفاض قيمة الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

(5) تقييم العقارات الاستثمارية:

تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مختصين باستخدام أساليب وسياسات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13).
تم استخدام طريقتين أساسيتين لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

(أ) رسملة الدخل، والتي يتم بها تقدير قيمة العقار استناداً إلى الدخل الناتج منه، حيث يتم احتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوماً على معدل العائد المتوقع من العقار طبقاً لمعطيات السوق، والذي يعرف بمعدل الرسملة.

(ب) تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

(6) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة لموجودات مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية.

تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

(7) عقود الإيجار:

إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:

- تقدير فترة الإيجار.
- تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات الإيجار.
- تقييم ما إذا كانت موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها.

3- نقد ونقد معادل

2022	2023
1,515,034	870,125
1,050,000	303,214
2,565,034	1,173,339
(616,140)	(77,373)
1,948,894	1,095,966

نقد في الصندوق ولدى البنوك
ودائع بنكية قصيرة الأجل

ناقصاً: أرصدة نقد محتجزة مقابل خطابات ضمان
نقد ونقد معادل كما في بيان التدفقات النقدية المجمع

بلغ معدل الفائدة الفعلي على الودائع البنكية قصيرة الأجل 4.125% (2022: 4%) سنوياً، تستحق هذه الودائع تعاقدياً بمعدل 92 يوم (2022: 92 يوم).

يتضمن نقد لدى البنوك مبلغ محتجز بقيمة 77,373 دينار كويتي (2022: 616,140 دينار كويتي) مقابل خطابات ضمان صادرة للمجموعة (إيضاح 27).

4- ودائع لأجل

يتراوح معدل الفائدة والعائد الفعلي على الودائع لأجل من 4.125% إلى 5% (2022: من 2.125% إلى 4.25%) سنوياً، وتستحق هذه الودائع تعاقدياً بمعدل يتراوح من 180 - 366 يوم (2022: من 185 - 390 يوم).

إن الودائع لأجل بمبلغ 889,330 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 885,412 دينار كويتي) مرهونة مقابل خطابات ضمان (إيضاح 27).

5- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2022	2023	
10,731,316	12,440,932	مدينون تجاريون (أ)
805,186	730,304	مدينو محجوز ضمان (أ)
11,536,502	13,171,236	مجمّل المبلغ
(8,191,280)	(8,266,863)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)
3,345,222	4,904,373	صافي مدينون تجاريين ومدينو محجوز الضمان
390,787	390,787	مدينون تجاريون تحت التحصيل (ج)
(390,787)	-	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
-	390,787	
1,782,847	2,194,769	دفعات مقدمة للموردين
(845,191)	(845,191)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)
937,656	1,349,578	صافي دفعات مقدمة للموردين
403,800	416,821	مصاريف مدفوعة مقدماً
103,475	88,207	تأمينات مستردة
109,844	184,664	موظفون مدينون
73,651	21,761	أخرى
4,973,648	7,356,191	

(أ) المدينون التجاريون ومحجوز الضمان:

إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فائدة، ويتم تسويتها عادة خلال 90 يوم.

بالنسبة للمدينين التجاريين ودفعات مقدمة للموردين ومدينو محجوز ضمان، تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان حيث أن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينون التجاريون ومدينو محجوز الضمان على أساس مجمع وتجميعها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق.

تستند معدلات الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى نموذج الدفع للمبيعات على مدى الـ 36 شهر السابقة أو تقادم العملاء على مدى 5 سنوات قبل 31 ديسمبر 2023 و 1 يناير 2023 على التوالي والخسائر الائتمانية التاريخية المقابلة لتلك الفترة. نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية.

لم يطرأ أي تغيير على أساليب التقدير أو الافتراضات المهمة خلال السنة الحالية. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، قررت إدارة المجموعة إعادة تقييم معدلات خسائر الائتمان المتوقعة لعملائها.

يتم شطب (مثال: إلغاء الاعتراف بـ) المدينين التجاريين عندما لا يتوقع استردادها بشكل معقول. كما أن عدم السداد خلال 365 يوماً من تاريخ الفاتورة وعدم دخول المجموعة في ترتيبات سداد بديلة يعتبر مؤشر معقول على عدم توقع استرداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنه يتم اعتباره ائتمان قد انخفضت قيمته.

يوضح الجدول التالي تفاصيل المخاطر المتعلقة ببند المدينون التجاريون ومدينو محجوز الضمان والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظرًا لأن تجربة خسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطًا مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائر على أساس تواريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفة.

المجموع	منخفضة القيمة	تأخر سدادها				2023
		أكثر من 365 يوم	181 - 365 يوم	91 - 180 يوم	أقل من 90 يوم	
12,440,932	7,888,088	60,974	273,146	426,122	3,792,602	مدينون تجاريون
730,304	137,526	391,205	84,364	39,706	77,503	مدينو محجوز ضمان
13,171,236	8,025,614	452,179	357,510	465,828	3,870,105	إجمالي القيمة الدفترية
	%100	%24.97	%7.90	%6.18	%1.84	معدل خسائر الائتمان المتوقعة
8,266,863	8,025,614	112,910	28,233	28,801	71,305	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الائتمان
المجموع	منخفضة القيمة	تأخر سدادها				2022
		أكثر من 365 يوم	181 - 365 يوم	91 - 180 يوم	أقل من 90 يوم	
10,731,315	7,737,709	215,353	93,498	165,530	2,519,225	مدينون تجاريون
805,187	154,732	515,892	37,025	43,090	54,448	مدينو محجوز ضمان
11,536,502	7,892,441	731,245	130,523	208,620	2,573,673	إجمالي القيمة الدفترية
	%100	%29.57	%10.55	%5.02	%2.27	معدل خسائر الائتمان المتوقعة
8,191,280	7,892,441	216,228	13,773	10,478	58,360	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الائتمان

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت أرصدة مدينون تجاريون ومدينو محجوز ضمان التي تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها 1,275,517 دينار كويتي (2022: 1,070,388 دينار كويتي). إن هذه الأرصدة متعلقة بعدد من العملاء المستقلين ومؤسسات حكومية الذين ليس لهم سابقة في عدم السداد.

لاحقًا لتاريخ بيان المركز المالي المجموع، قامت المجموعة بتحصيل مبلغ 968,551 دينار كويتي من أرصدة المدينين التجاريين ومديني محجوز الضمان القائمة كما في نهاية فترة التقرير المالي.

(ب) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

إن الحركة على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة هي كما يلي:

2022	2023	
9,591,984	9,427,258	الرصيد في بداية السنة
33,123	75,583	المحمل خلال السنة
-	(390,787)	مخصص لم يعد له ضرورة (ج)
(197,849)	-	المستخدم خلال السنة
9,427,258	9,112,054	الرصيد في نهاية السنة

(ج) مدينون تجاريون تحت التحصيل

لاحقًا لتاريخ بيان المركز المالي المجموع، قامت المجموعة بتحصيل مبلغ 390,787 دينار كويتي بموجب حكم صادر من محكمة الاستئناف لصالح المجموعة بتاريخ 18 يوليو 2023، بالإضافة إلى مبلغ 74,538 دينار كويتي على المبلغ المحكوم به، تم إدراجه ضمن بند إيرادات أخرى (إيضاح 23). إن المبلغ المحصل قد تم تكوين مخصص له سابقاً، وعليه عند التحصيل تم رد المبلغ إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

كما في تاريخ التقرير، وافقت إدارة المجموعة على شطب أرصدة تجارية مدينة بمبلغ 5,385 دينار كويتي.

6- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة، كالمساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا، الشركة الزميلة، شركات تحت السيطرة المشتركة، وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى، من خلال النشاط الاعتيادي. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع:

المجموع						
2022	2023	أخرى	شركات تحت سيطرة مشتركة	شركة زميلة	مساهم رئيسي	
163,776	124,276	122,376	-	1,900	-	مستحق من أطراف ذات صلة
82,868	12,946	12,946	-	-	-	مديون وأرصدة مدينة أخرى
(2,907,394)	(2,837,235)	-	(98,709)	-	(2,738,526)	مستحق إلى أطراف ذات صلة
(538,690)	(1,114,579)	-	(926,454)	-	(188,125)	مصاريف مستحقة
(5,451,600)	(6,913,950)	-	(6,913,950)	-	-	قرض لأجل (إيضاح 14)

إن الأرصدة المستحقة من / إلى أطراف ذات صلة لا تحمل فائدة ولا يوجد لها تواريخ استحقاق محددة.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين المنعقدة في 25 يونيو 2020، على عقد تسهيل قرض قابل للتحويل إلى أسهم، بحد أقصى 10,000,000 دينار كويتي من شركة أجيلتي الدولية للاستثمارات - ذ.م.م. (شركة تابعة للشركة الأم الرئيسية). بالإضافة إلى سحب الشركة الأم مبلغ 2,567,100 دينار كويتي خلال السنوات السابقة، قامت الشركة الأم بسحب مبلغ إضافي بقيمة 1,462,350 دينار كويتي من الطرف ذات الصلة. يستحق هذا القرض خلال 60 شهراً تبدأ من تاريخ 12 أبريل 2021، نقداً أو إذا اختار المقرض تحويله إلى أسهم عادية (إيضاح 14)، ويحمل معدل فائدة بنسبة 4% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي.

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع:

2022	2023	شركات تحت سيطرة مشتركة	مساهم رئيسي	
224,490	382,943	382,943	-	مصاريف تمويلية
75,791	112,856	-	112,856	مصاريف عمومية وإدارية

مزايا أفراد الإدارة العليا

2022	2023	
526,229	443,654	مزايا قصيرة الأجل
24,113	16,280	مكافأة نهاية الخدمة
570,342	459,934	

7- المخزون

2022	2023	
113,713	131,214	قطع غيار ومواد خردة ومخلفات - مواد أولية
724,541	724,541	مواد خردة ومخلفات - تامة الصنع
46,238	43,364	بضاعة بالمخازن
884,492	899,119	
(803,642)	(803,642)	ناقصاً: مخصص مخزون تالف وبطيء الحركة
80,850	95,477	

8- استثمار في شركة زميلة

يمثل هذا البند حصة ملكية في شركة تنمية وتطوير العقار - ذ.م.م. ("ريكو")، وهي شركة تعمل في إدارة وتطوير العقار بمختلف أنواعه. ومن أهم المشاريع التي اختصت بها الشركة، مشروع إدارة العقارات الكائنة في منطقتي أمغرة وميناء عبدالله، والتي تستغلها الشركة الأم بموجب عقدها مع الهيئة العامة للصناعة.

اسم الشركة الزميلة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية %		2022	2023
			2022	2023		
شركة تنمية وتطوير العقار ذ.م.م.	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات	%40	%40	6,797,486	6,796,086

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

2022	2023	
6,023,828	6,797,486	الرصيد في بداية السنة
773,658	(1,400)	حصة المجموعة من نتائج الأعمال
6,797,486	6,796,086	الرصيد في نهاية السنة

إن ملخص البيانات المالية للشركة الزميلة هي كما يلي:

ملخص بيان المركز المالي:

2022	2023	
779	299	الموجودات:
21,938,000	21,938,000	الموجودات المتداولة
21,938,779	21,938,299	موجودات غير متداولة
		مجموع الموجودات
26,850	29,250	المطلوبات:
4,918,212	4,918,832	المطلوبات المتداولة
4,945,062	4,948,082	المطلوبات غير المتداولة
16,993,717	16,990,217	مجموع المطلوبات
%40	%40	صافي الموجودات
6,797,486	6,796,086	نسبة ملكية المجموعة
		حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

2022	2023	
1,938,000	-	التغير في القيمة العادلة لعقار استثماري
(3,855)	(3,500)	مصاريف أخرى
1,934,145	(3,500)	صافي (الخسارة) الربح
-	-	الدخل الشامل الآخر
1,934,145	(3,500)	مجموع (الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر
773,658	(1,400)	حصة المجموعة من نتائج الأعمال

9- عقار استثماري

2022	2023	
1,420,000	1,420,000	الرصيد في بداية السنة
-	(11,000)	التغير في القيمة العادلة
1,420,000	1,409,000	الرصيد في نهاية السنة

- بلغت القيمة العادلة للعقار الاستثماري 1,409,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 1,420,000 دينار كويتي)، والتي تم التوصل إليها استناداً إلى تقييمات قام بها مقيمين مستقلين باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

- لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقار الاستثماري، قام المقيمون باستخدام أسس التقييم الموضحة في من البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقار الاستثماري:

2023			
فئة العقار الاستثماري	أساس التقييم	مستويات القياس للقيمة العادلة	القيمة العادلة
مبنى سكني	رسملة الدخل	المستوى الثالث	1,409,000
2022			
فئة العقار الاستثماري	أساس التقييم	مستويات القياس للقيمة العادلة	القيمة العادلة
مبنى سكني	رسملة الدخل	المستوى الثالث	1,420,000

- قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية.
- إن العقار الاستثماري مسجل باسم البنك المقرض مقابل أقساط عقود تمويل إجارة. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، قامت المجموعة بتسوية مبلغ أقساط عقود تمويل إجارة، وجاري تحويل ملكية العقار.

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

10- ممتلكات وعقارات ومعدات

المجموع	أثاث ومعدات مكاتب	سيارات	آلات ومعدات	تحسينات على أراضي مستأجرة	مشروعات قيد التنفيذ	أرض ومباني	التكلفة:
5,334,364	48,432	1,929,668	652,961	350,000	2,253,308	99,995	كما في 1 يناير 2022
225,917	39,250	4,388	136,329	-	45,950	-	التعديلات
5,560,281	87,682	1,934,056	789,290	350,000	2,299,258	99,995	أرصدة معدلة
2,728,847	-	53,720	29,077	-	2,646,050	-	إضافات
108,962	-	-	-	-	108,962	-	مصاريف فوائد مرسمة
(386,798)	-	(353,998)	(32,800)	-	-	-	استيعادات
-	-	-	1,702,863	-	(2,076,139)	373,276	تحويلات
8,011,292	87,682	1,633,778	2,488,430	350,000	2,978,131	473,271	كما في 31 ديسمبر 2022
3,036,412	-	417,698	90,460	-	1,373,554	1,154,700	إضافات
213,510	-	-	-	-	213,510	-	مصاريف فوائد مرسمة
(123,515)	-	(123,515)	-	-	-	-	استيعادات
11,137,699	87,682	1,927,961	2,578,890	350,000	4,565,195	1,627,971	كما في 31 ديسمبر 2023
							الاستهلاك المتراكم:
2,227,843	47,222	1,556,406	519,625	14,583	-	90,007	كما في 1 يناير 2022
225,917	39,250	4,388	182,279	-	-	-	التعديلات
2,453,760	86,472	1,560,794	701,904	14,583	-	90,007	أرصدة معدلة
408,242	771	190,687	172,028	17,500	-	27,256	المحمل خلال السنة
(383,833)	-	(353,164)	(30,669)	-	-	-	المتعلق بالاستيعادات
2,478,169	87,243	1,398,317	843,263	32,083	-	117,263	كما في 31 ديسمبر 2022
515,662	439	171,702	270,198	17,500	-	55,823	المحمل خلال السنة
(123,515)	-	(123,515)	-	-	-	-	المتعلق بالاستيعادات
2,870,316	87,682	1,446,504	1,113,461	49,583	-	173,086	كما في 31 ديسمبر 2023
							صافي القيمة الدفترية:
8,267,383	-	481,457	1,465,429	300,417	4,565,195	1,454,885	كما في 31 ديسمبر 2023
5,533,122	439	235,461	1,645,167	317,917	2,978,131	356,008	كما في 31 ديسمبر 2022

- إن المشروعات قيد التنفيذ تتمثل في مشروعات إنشاء محطة لمعالجة النفايات الإكلينيكية الناتجة عن المؤسسات العلاجية، ومبنى لمقر الشركة الأم في ميناء عبدالله مقام على أرض مستأجرة من الهيئة العامة للصناعة، بموجب عقد ينتهي بتاريخ 15 يوليو 2025، وهو قابل للتجديد باتفاق وعقد جديدين.
- خلال السنة قامت إحدى الشركات التابعة للمجموعة بشراء عقار بمبلغ 1,154,700 دينار كويتي لاستخدامه كمبنى سكني لموظفيها، وقد تم سداد مبلغ 464,700 دينار كويتي نقداً خلال السنة الحالية، ومبلغ 690,000 دينار كويتي من خلال اتفاقية تمويل إجارة. إن العقار مسجل باسم البنك المقرض كضمان لأقساط عقود تمويل إجارة (إيضاح 13).

11- موجودات حق الاستخدام

تستأجر المجموعة الأراضي والمباني. تبلغ مدة عقد الإيجار من 5-10 سنوات.

إن الحركة على موجودات حق الاستخدام هي كما يلي:

المجموع	أراضي	مباني	
2,531,136	1,918,542	612,594	الرصيد في 1 يناير 2022
(47,712)	-	(47,712)	عقود إيجار ملغاة
(468,382)	(277,197)	(191,185)	الإطفاء المحمل على السنة
2,015,042	1,641,345	373,697	صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2022
(6,656)	(6,656)	-	عقود إيجار ملغاة
293,609	213,062	80,547	إضافات (إيضاح 15)
(476,512)	(280,475)	(196,037)	الإطفاء المحمل على السنة
1,825,483	1,567,276	258,207	صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2023

إن المصاريف المتعلقة بموجودات حق الاستخدام المعترف بها في الأرباح أو الخسائر خلال السنة هي كما يلي:

2022	2023	
468,382	476,512	مصاريف إطفاء موجودات حق الاستخدام
115,647	99,345	مصاريف فوائد على مطلوبات عقود الإيجار (إيضاح 15)
584,029	575,857	

12- بنوك دائنة

2022	2023	العملة	تاريخ الاستحقاق	
-	257,000	الدينار الكويتي	عند الطلب	تسهيلات سحب على المكشوف من بنك محلي تحمل فائدة بواقع 2.5% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي.

13. أقساط عقود تمويل إجارة

2022	2023	
-	702,174	مجموع أقساط عقود تمويل إجارة
-	(8,116)	ناقصاً: تكاليف تمويلية مستقبلية غير مطفأة
-	694,058	

- أبرمت المجموعة عقود تمويل إجارة مع بنك محلي لتمويل شراء مبنى لاستخدامه كسكن لموظفي أحد شركاتها التابعة. إن العقار الذي تم شراؤه مسجل باسم البنك المقرض كضمان مقابل أقساط عقود تمويل إجارة (إيضاح 10).
- تحمل أقساط عقود تمويل الإجارة معدل تكلفة فعلي بواقع 3% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي ويسدد على أقساط ربع سنوية.

14- قروض لأجل

2022	2023	العملة	تاريخ الاستحقاق	
650,000	650,000	الدينار الكويتي	31 أغسطس 2024	قرض لأجل من بنك محلي يحمل معدل فائدة بنسبة 2.5% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي.
1,052,925	644,925	الدينار الكويتي	30 يونيو 2025	قرض لأجل من بنك محلي يحمل معدل فائدة بنسبة 3% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي.
-	904,990	الدينار الكويتي	30 سبتمبر 2024	قرض لأجل من بنك محلي يحمل معدل فائدة بنسبة 3.5% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي.
5,451,600	6,913,950	الدينار الكويتي	12 أبريل 2026	قرض لأجل من طرف ذي صلة يحمل معدل فائدة بنسبة 4% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي. (أ)
7,154,525	9,113,865			

إن الضمانات المقدمة للقروض هي حوالة حق عن إيرادات بعض العقود.

كما في 31 ديسمبر 2023، يوجد لدى المجموعة أرصدة متاحة وغير مستخدمة من تسهيلات القروض لأجل بمبلغ 695 ألف دينار كويتي بشرط الإلتزام بكافة الشروط التعاقدية.

(أ) بتاريخ 12 أبريل 2021، أبرمت الشركة الأم عقد قرض مع طرف ذي صلة (شركة تحت سيطرة مشتركة) (إيضاح 6)، بحد أقصى مبلغ 10,000,000 دينار كويتي ويحمل معدل فائدة بنسبة 4% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي، يستحق للسداد عند حدوث أيًا مما يلي أولاً:

- بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ 12 أبريل 2021، أو
- عند حدوث تغير في سيطرة الشركة الأم الرئيسية على الشركة الأم.
- ب-
- عند تسريع طلب السداد في حالة وقوع تعسر أو في حالة السداد المبكر.

إن القرض أعلاه قابل للتحويل إلى أسهم عادية باستخدام سعر تحويل 100 فلس، في تاريخ السداد أو قبله، طبقاً لاختيار المقرض.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، قامت الشركة الأم بسحب مبلغ إضافي بقيمة 1,462,350 دينار كويتي من تسهيلات القرض الممنوح.

تم تصنيف القروض لأجل كما يلي:

2022	2023	
1,058,000	1,962,990	الجزء المتداول
6,096,525	7,150,875	الجزء غير المتداول
7,154,525	9,113,865	

15- مطلوبات عقود الإيجار

إن الحركة على مطلوبات عقود الإيجار هي كما يلي:

2022	2023	
2,890,256	2,415,619	الرصيد في بداية السنة
-	293,609	إضافات (إيضاح 11)
115,647	99,345	تكاليف تمويلية (إيضاح 11)
(542,280)	(551,192)	مدفوعات
(48,004)	(6,656)	متعلق بعقود إيجار ملغاة
2,415,619	2,250,725	الرصيد في نهاية السنة

يتم تصنيف مطلوبات عقود الإيجار إلى:

2022	2023	
439,019	570,117	الجزء المتداول
1,976,600	1,680,608	الجزء غير المتداول
2,415,619	2,250,725	

- إن متوسط عمر الإيجار من ثلاث إلى خمس سنوات، ومتوسط معدل الفائدة الافتراض الفعلي 5% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (2022: 5%). تم تثبيت سعر الفائدة عن تاريخ التعاقد.

16- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2022	2023	
738,874	983,115	دائنون تجاريون (أ)
1,741,328	2,813,093	مصاريف مستحقة
59,478	128,652	موظفون دائنون
499,391	501,106	إجازات موظفين مستحقة
284,414	278,319	دفعات مقدمة من العملاء
3,323,485	4,704,285	

(أ) إن أرصدة الدائنين التجاريين لا تحمل فوائد ويتم سدادها خلال متوسط فترة 120 يوماً.

17- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2022	2023	
1,114,245	1,063,141	الرصيد في بداية السنة
210,460	235,882	المحمل خلال السنة
(196,967)	(147,030)	المدفوع خلال السنة
(64,597)	(28,704)	مخصص لم يعد له ضرورة
1,063,141	1,123,289	الرصيد في نهاية السنة

18- رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 100,000,000 سهم (2022: 100,000,000 سهم)، بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

19- احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزيادة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري. ويجوز للشركة الأم أن تقرر إيقاف تلك التحويلات السنوية عندما يتجاوز رصيد الاحتياطي 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الإجباري نظراً لوجود خسائر متراكمة كما في نهاية السنة.

20- احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي الاختياري. ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة. بناءً على قرار الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 1 مايو 2001 تم إيقاف التحويل للاحتياطي الاختياري.

21- أسهم خزانة

2022	2023	
9,899,225	9,911,474	عدد الأسهم
%9.89	%9.91	النسبة إلى الأسهم المدفوعة
494,961	822,669	القيمة السوقية (دينار كويتي)
1,056,623	1,057,640	التكلفة (دينار كويتي)

وفقاً لقرار هيئة أسواق المال بتاريخ 30 ديسمبر 2013، قامت إدارة الشركة الأم بتجميد جزء من الاحتياطي بما يساوي رصيد أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2023. إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة احتفاظ الشركة بأسهم الخزانة.

22- مستحقات ضريبية

تلقت المجموعة طلب ربط للزكاة بتاريخ 21 أبريل 2022 من قبل وزارة المالية والمطالب فيه بمبلغ 116,902 دينار كويتي، والذي يمثل زكاة إضافية عن السنوات المالية المنتهية من 31 ديسمبر 2014 وحتى 31 ديسمبر 2018. قامت إدارة الشركة الأم بتقديم اعتراض لدى وزارة المالية بتاريخ 9 يونيو 2022 على الربط الصادر، وقامت الأخيرة برفض الاعتراض بتاريخ 25 يوليو 2022، وعليه قامت الشركة الأم بتقديم طعن أمام لجنة الطعون الضريبية لدى وزارة المالية بتاريخ 8 أغسطس 2022، والذي ما زال منظر أمام اللجنة.

لاحقاً لتاريخ بيان المركز المالي المجمع، قررت لجنة الطعون الضريبية تأجيل نظر الطعن المقدم من الشركة الأم حتى إشعار آخر وفقاً للقرار الإداري رقم 11 لسنة 2024، والصادر بتاريخ 2 يناير 2024.

23- إيرادات أخرى

2022	2023	
62,753	104,453	المحصل من تسوية دعاوى قضائية (إيضاح 5 - ج) *
8,500	(1,605)	(خسائر) أرباح فروقات عملة أجنبية
22,060	27,416	إيرادات بيع خردة
50,214	48,900	أخرى
143,527	179,164	

* متضمناً مبلغ 74,538 دينار كويتي مستلم من تسوية دعاوى قضائية (إيضاح 5 - ج).

24- حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد المحول إلى الاحتياطي الإجمالي وأي خسائر متراكمة. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي نظراً لعدم وجود ربح يخضع بعد خصم الخسائر المتراكمة للشركة الأم.

25- ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

يتم احتساب ربحية السهم المخففة عن طريق تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة وذلك بافتراض توزيع جميع الأسهم العادية المخففة المتوقع إصدارها. وكذلك تعديل ربح السنة بالأثر المفترض في حال إصدار هذه الأسهم المخففة المتوقعة.

إن المعلومات الضرورية لاحتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة هي كما يلي:

2022	2023
416,143	250,190
216,633	369,540
632,776	619,730

ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم
فوائد على القرض القابل للتحويل (بعد خصم الضرائب)

الأسهم	الأسهم
100,000,000	100,000,000
(9,899,225)	(9,911,474)
90,100,775	90,088,526
54,516,000	69,139,500
144,616,775	159,228,026

عدد أسهم الخزنة القائمة:
عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل
ناقضاً: المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزنة
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة المستخدم في احتساب ربحية السهم الأساسية
تسويات متعلقة بالقرض القابل للتحويل
المتوسط المرجح للأسهم المستخدم في تحديد ربحية السهم المخفضة

فلس	فلس
4.62	2.78
4.38	2.78

ربحية السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
ربحية السهم المخفضة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

كما في 31 ديسمبر 2023، إن القرض لأجل القابل للتحويل إلى أسهم عادية (إيضاح 14) له أثر غير مخفف على ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، واثراً مخفف على ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، نظراً لطبيعته.

26- توزيعات أرباح مقترحة والجمعية العامة

أوصى مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 14 مارس 2024، بعدم توزيع أرباح نقدية أو مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. باستثناء مكافأة للعضو المستقل، حيث أوصى مجلس الإدارة على منح مكافأة له. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم بجلستها المنعقدة بتاريخ 1 مايو 2023، على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، كما تم الموافقة على عدم توزيع أرباح نقدية أو مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، باستثناء مكافأة للعضو المستقل، حيث وافقت الجمعية العامة العادية السنوية على منح مكافأة له.

27- الالتزامات المحتملة

يوجد على المجموعة كما في 31 ديسمبر التزامات محتملة كما يلي:

2022	2023
8,842,259	11,154,967
-	569,589
8,842,259	11,724,556

خطابات ضمان
اعتمادات مستندية

- إن بعض خطابات الضمان مضمونة مقابل نقد ونقد معادل، وودائع لأجل (إيضاحات 3 و 4).

28- حقوق انتفاع

إن الشركة الأم تمتلك حق انتفاع القسيمة 85، بمنطقة ميناء عبدالله، بمساحة 548,437.5 متر مربع، مستأجرة من الهيئة العامة للصناعة، بموجب عقد مبرم بتاريخ 16 يوليو 2020 لمدة خمس سنوات ينتهي في 15 يوليو 2025، وموطنه لدى الشركة الزميلة - شركة تنمية وتطوير العقار - ذ.م.م، بموجب كتاب توطين معتمد من الهيئة العامة للصناعة.

29- مطالبات قضائية

بتاريخ 13 يونيو 2017، قامت الشركة الأم بتقديم مطالبة مالية بقيمة 25,415,961 دينار كويتي، والتي ما زالت قيد الدراسة لدى الهيئة العامة للصناعة ووزارة التجارة والصناعة، والتي أحالت الموضوع إلى مجلس الوزراء الموقر والذي بدوره قام بإحالتها إلى لجنة مختصة بتقدير التعويضات، حيث أن هذه المطالبة تستند إلى أحقية الشركة الأم بالتعويض (إعمالاً لمبدأ التعويض المقرر بموجب القانون رقم 105/1980 في شأن أملاك الدولة ولائحته التنفيذية، والمقرر كذلك بموجب العقد المبرم مع الهيئة العامة للصناعة بشأن استغلال القسيمة عقد رقم 103/27 المؤرخ في 19 سبتمبر 2013)، ووفقاً لحالات مماثلة في نفس الموقع الجغرافي.

خلال اجتماع الشركة الأم مع الهيئة العامة للصناعة بتاريخ 29 سبتمبر 2019 تم الاتفاق على أن يتم توفير موقع بديل للشركة الأم لذي كان قائم به المبنى الإداري والمصنع وقسائم تشوين السكراب في جنوب أمغرة على أن يتم نقل موقع الشركة الأم للموقع الجديد بعد إيصال التيار الكهربائي واعتماد المخطط التنظيمي الخاص به. إلا أنه قامت الجهات الإدارية بإصدار قرار بتاريخ 25 يناير 2021، بإزالة وإخلاء الشركة الأم من موقعها من دون استكمال الاجراءات البديلة، والذي يمثل مخالفة لما تم الاتفاق عليه.

وبالتالي، ارتأت الشركة الأم أن مخالفة الجهة الإدارية لهذا الاتفاق قد أصابها بإضرار على أثرها أعدت مطالبة مالية تكميلية لمطالبتها السابقة ليكون إجمالي المطالبة مبلغ وقدره 58,500,000 دينار كويتي.

تم رفع الأمر إلى الجهات القضائية، حيث بتاريخ 22 يونيو 2022، قضت محكمة أول درجة بقبول الدعوى شكلاً ورفضها من حيث المضمون. استأنفت الشركة الأم الحكم الصادر أمام محكمة الاستئناف، والتي قضت في جلستها بتاريخ 21 نوفمبر 2022، بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه من حيث المضمون وتأييد الحكم المستأنف.

توجد لدى الشركة الأم مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة ضد الغير ومن الغير ضد المجموعة، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي إدارة المجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

30- إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل، الودائع لأجل، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، البنوك الدائنة، أقساط عقود تمويل إجارة، مطلوبات عقود الإيجار، المستحق من / إلى أطراف ذات صلة، القروض لأجل والدائنين. ونتيجة لذلك، فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

(أ) مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات الربح لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تمت الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة (من خلال أثر تغيير معدل الفائدة).

2023			بنوك دائنة أقساط عقود تمويل إجارة قروض لأجل
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الرصيد كما في 31 ديسمبر	الزيادة (النقص) في معدل الفائدة/الربح	
1,285 ±	257,000	±0.5%	
3,470 ±	694,058	±0.5%	
45,569 ±	9,113,865	±0.5%	
2022			قروض لأجل
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الرصيد كما في 31 ديسمبر	الزيادة (النقص) في معدل الفائدة/الربح	
35,773 ±	7,154,525	±0.5%	

ب) مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل في النقد لدى البنوك، الودائع لأجل، واستثمارات مربحة والمدنيين والمستحق من أطراف ذات صلة. إن النقد لدى البنوك الخاص بالمجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة. يتم عرض المدينون بعد خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعقد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

نقد لدى البنوك وودائع لأجل

إن النقد لدى البنوك والودائع لأجل الخاصة بالمجموعة والتي تقاس بالتكلفة المطفأة تعتبر منخفض المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن النقد والودائع قصيرة الأجل الخاصة بالمجموعة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

المدينون التجاريون ومحجوز الضمان

إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يتأثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. إن الطبيعة التركيبية لقاعدة عملاء المجموعة، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالصناعة والدولة، والتي يعمل فيها العملاء، لها تأثير أقل على مخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر الائتمان للعملاء من قبل كل وحدة عمل تخضع لسياسة المجموعة وإجراءاتها وضوابطها المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان للعملاء. تتم مراقبة أرصدة المدينين ومحجوز الضمان والدفعات والمقدمة إلى الموردين بشكل منتظم ويتم تغطية أي خدمات إلى العملاء الرئيسيين بشكل عام بواسطة الاعتمادات المستندية المصدرة أو غيرها من أشكال التأمين الائتماني والتي يتم الحصول عليها من قبل البنوك ذات السمعة الائتمانية الجيدة والمؤسسات المالية الأخرى.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الدفترية للنقد لدى البنوك، والودائع لأجل والمدينون والمستحق من أطراف ذات صلة.

ج) مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملة غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملة لا تقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا تتعرض المجموعة حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

د) مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسليم السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية

	2023		
	أكثر من سنة	12-4 شهرًا	3 - 1 أشهر
بنوك دائنة			
أقساط عقود تمويل إجارة			
قروض لأجل			
مطلوبات عقود إيجار			
داننون وأرصدة دائنة أخرى			
مستحق إلى أطراف ذات صلة			
المجموع			
المجموع	257,000	-	257,000
	694,058	-	694,058
	9,113,865	1,860,990	102,000
	2,250,725	570,117	-
	4,704,285	3,327,791	1,376,494
	3,763,670	-	3,763,670
	20,783,603	5,758,898	6,193,222
	8,831,483		

2022				
المجموع	أكثر من سنة	12-4 شهرًا	3 - 1 أشهر	
7,154,525	6,096,525	956,000	102,000	قروض لأجل
2,415,619	1,976,600	439,019	-	مطلوبات عقود إيجار
3,323,485	-	1,992,811	1,330,674	دائون وأرصدة دائنة أخرى
2,907,394	-	-	2,907,394	مستحق إلى أطراف ذات صلة
15,801,023	8,073,125	3,387,830	4,340,068	المجموع

هـ) مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنوع القطاعات المستثمر فيها بمحفظة الاستثمارية، ومراقبتها بشكل مستمر. وفقاً لتقدير إدارة المجموعة فإن التكلفة تقارب القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادية من خلال الأرباح أو الخسائر.

31- قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس هرمي للقيمة العادلة استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشطة المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

31 ديسمبر 2023		
المجموع	المستوى الثالث	
34,972	34,972	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عقار استثماري المجموع
1,409,000	1,409,000	
1,443,972	1,443,972	
31 ديسمبر 2022		
المجموع	المستوى الثالث	
34,972	34,972	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عقار استثماري المجموع
1,420,000	1,420,000	
1,454,972	1,454,972	

لا توجد أي تحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

إن أساس تقييم العقار الاستثماري هو القيمة العادلة. يتم إعادة تقييم العقار الاستثماري سنوياً بواسطة مقيم مستقل ومعتمد لديه خبرة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها.

قدرت الإدارة إن القيم العادلة للنقد والودائع قصيرة الأجل، والودائع لأجل والمدينون التجاريون، والدائنون التجاريون، والسحب على المكشوف والمطلوبات المتداولة الأخرى تقارب قيمهم الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة استحقاق هذه الأدوات المالية.

تم استخدام الطرق والافتراضات التالية لتقدير قيمة العقار الاستثماري
تستند التقييمات إلى عائد الإيجار لعقارات مماثلة من نفس الموقع والحالة، والتي تخضع لعقود إيجار مماثلة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الإشغال وعوائد الاستثمار.

فيما يلي بيان بالمدخلات غير الملحوظة وتحليل الحساسية للموجودات المقاسة كمستوى ثالث:

البيان	المدخلات غير الملحوظة	النطاق (المتوسط المرجح)	تحليل الحساسية
عقار استثماري	عائد الإيجار	7.71%	إن أي زيادة أو نقص في المدخلات غير الملحوظة ستؤدي بالتبعية إلى زيادة أو نقص في القيمة العادلة مع ثبات كافة العوامل الأخرى.

فيما يلي بيان الحركات في الموجودات المقاسة كمستوى ثالث خلال السنوات المالية الحالية والسابقة:

عقار استثماري	الرصيد في 1 يناير 2022
1,420,000	التغير في القيمة العادلة
-	الرصيد في 31 ديسمبر 2022
1,420,000	التغير في القيمة العادلة
(11,000)	الرصيد في 31 ديسمبر 2023
1,409,000	

32- معلومات القطاع

إن المجموعة مقسمة إلى أقسام تشغيلية لإدارة أنشطتها المختلفة. تزاوَل المجموعة أنشطتها في دولة الكويت فقط. ولأغراض عرض القطاع الرئيسي، قامت إدارة المجموعة بتصنيف منتجات وخدمات المجموعة إلى القطاعات التشغيلية التالية:

أ- معالجة وتدوير النفايات

يشمل استيراد الآلات والمواد الأولية اللازمة لإعادة إنتاج وتقطيع وتصنيف المخلفات والخردة وتخزينها وبيعها داخل دولة الكويت وخارجها، بالإضافة إلى تقطيع، تدوير النفايات البلاستيكية والأنقاض والمخلفات البيئية والإتجار بالمواد الناتجة من ذلك، ويشمل إعادة التدوير والمعالجة والتخلص من النفايات المعدنية والبلاستيكية والطبية.

ب- قسم الخدمات - أعمال خدمات وصيانة ومقاولات تكييف

يشمل صيانة المعدات واللوازم الفنية والمولدات الكهربائية وخدمات التنظيف والأنابيب المعدنية وصيانة أسقف المنشآت وإقامة الجسور والكباري ومقاولات تنظيف ومقاولات صحية وبيع وشراء مساحيق التنظيف وأعمال معدات الإطفاء وأجهزة انذار الحريق ومقاولات تكييف وتبريد الهواء وصيانتها.

ج- قسم الخدمات - تنظيف

يشمل تنظيف الطرق والمباني وكذلك مقاولات نظافة المدن كما يشمل أيضاً الخدمات الأمنية.

د- أخرى

يشمل هذا البند الاستثمارات بأنواعها، الشهرة والأنشطة التأجيرية.

إن التفاصيل المالية للقطاعات أعلاه والتي تحتوي على المعلومات الأولية للقطاع هي كما يلي:

2022		2023		
مطلوبات القطاعات	موجودات القطاعات	مطلوبات القطاعات	موجودات القطاعات	
14,777,435	10,106,347	17,594,995	12,326,838	معالجة وتدوير النفايات
1,817,826	8,692,509	2,960,315	10,490,171	قسم الخدمات - أعمال خدمات وصيانة ومقاولات تكييف
237,232	1,069,948	228,473	1,282,185	قسم الخدمات - تنظيف
31,671	7,194,291	196,674	7,348,980	أخرى
16,864,164	27,063,095	20,980,457	31,448,174	

2022		2023		
نتائج القطاع	إيرادات القطاع	نتائج القطاع	إيرادات القطاع	
199,797	670,937	9,979	15,390	قسم النفايات - تقطيع المعادن
(117,204)	230,841	(8,785)	-	قسم النفايات - تدوير النفايات البلاستيكية
(123,772)	1,093,309	482,395	1,912,873	قسم النفايات - النفايات الطبية
1,339,979	7,939,418	1,351,841	9,796,623	قسم الخدمات - أعمال خدمات وصيانة ومقاولات تكييف
119,371	1,299,135	257,609	324,398	قسم الخدمات - تنظيف
(552,287)	1,033,935	(1,334,253)	1,639,858	أخرى
865,884	12,267,575	758,786	13,689,141	

33- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصلحة الآخرين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات المدفوعة للمساهمين، إعادة رأس المال المدفوع إلى المساهمين وإصدار أسهم جديدة أو بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون أو لسداد القروض، أو الحصول على قروض إضافية.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي تلك الموارد المالية مما يلي:

2022	2023	
-	257,000	بنوك دائنة
-	694,058	أقساط عقود تمويل إجارة
7,154,525	9,113,865	قروض لأجل
2,415,619	2,250,725	مطلوبات عقود إيجار
9,570,144	12,315,648	إجمالي الاقتراض
(2,565,034)	(1,173,339)	ناقصاً: النقد والنقد المعادل
(3,072,276)	(3,959,078)	ناقصاً: ودائع لأجل
3,932,834	7,183,231	صافي الديون
10,198,931	10,467,717	مجموع حقوق الملكية
14,131,765	17,650,948	إجمالي الموارد المالية
%28	%41	نسبة الدين إلى الموارد المالية